أنباء مصرية

السيسي يوجه بالاستفادة من التجارب الدولية في ترسيخ استقرار السياسات المالية والضريبية

القاهرة ـ خديجة حمودة

وجّه الرئيس عبدالفتاح السيسي بالاستفادة من كافة التجارب الدولية المتميزة في ترسيخ استقرار السياسات المالية والضريبية لتحسين مناخ الأعمال وتوسيع القاعدة الضريبية.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس السيسي، أمس، مع رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي، ووزير المالية أحمد كجوك.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي أن الرئيس وجه خلال الاجتماع بالاستفادة من كافة التجارب الدولية المتميزة في ترسيخ استقرار السياسات المالية والضريبية لتحسين مناخ الأعمال وتوسيع القاعدة الضريبية وجذب المزيد من الاستثمارات، وزيادة الإنتاج والتصدير، وزيادة فرص التشغيل، كما وجه سيادته بمواصلة الجهود المكثفة الرامية لتعزيز الانضباط المالي من خلال الإجراءات الحكومية، بما يسهم في تطوير أداء الاقتصاد المصري ويدعم جهود التنمية الوطنية، مع استمرار تعزيز المخصصات الموجهة لصالح الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية وبرامج مساندة الفئات ذات الأولوية، كما وجه بضرورة اتخاذ كل الاحتياطيات المالية والسلعية ذات الصلة في ظل التطورات الجارية وحالة التصعيد التي تشهدها المنطقة.

وأضاف المتحدث أن الاجتماع شهد إطلاع الرئيس على نتائج متابعة الاستفادة من مبادرة التسهيلات الضريبية الاولى حتى 19 يونيو 2025، حيث أشار السيد وزير المالية إلى أن إجمالي عدد الطلبات التي قدمت خلال الشهور الماضية وحتى الآن لتسوية النزاعات الضريبية بشكل طوعي بلغت 110 آلاف طلب، مضيفاً في ذات السياق أن أعداد الإقرارات الضريبية المعدلة او الجديدة التي قدمت من جانب الممولين وصل إلى اكثر من 450 ألف إقرار وهو ما يعكس ثقة الممولين في مبادرة التسهيلات الضريبية وتفاعلهم معها بإيجابية، هذا وقد تضمنت تلك الإقرارات الجديدة والمعدلة الإقرار عن ضرائب إضافية بقيمة 54,76 مليار جنيه. وأشار السيد وزير المالية إلى أن عدد الممولين الذين تقدموا بطلب الاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي 20 مليون جنيه وفقا للقانون 6 لعام 2025 قد بلغ 52,901 ممول حتى الآن.

وذكر السفير محمد الشناوي أن الاجتماع تناول كذلك مستجدات خطة وزارة المالية من الإصدارات الدولية للعام المالي 2024ـ2025، وما تم تنفيذه في هذا الإطار تماشيا مع التوجهات بخفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة، حيث تشير المؤشرات الأولية إلى نجاح الحكومة ووزارة المالية في جهود خفض رصيد الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بمبلغ يتراوح بين 1 و2 مليار دولار سنويا، كما تم استعراض وضع التذبذب المتزايد بالأسواق الدولية وانعكاسات الأحداث الجيوسياسية وبالاخص الحرب بين إيران واسرائيل على تزايد حالة عدم اليقين بأهم الأسواق الدولية خاصة اسعار الشحن وبعض السلع. وتناول الاجتماع كذلك استعراضا للاداء المالي الفعلي للفترة من يوليو 2024 حتى مايو 2025، بما يشمل تحقيق فائض اولي كبير وقوي وخفض نسبة العجز الكلي، وتحقيق معدلات نمو قوية ومتسارعة للإيرادات الضريبية بلغت 36٪ بسبب تحسن النشاط الاقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية ودون فرض أعباء مالية جديدة، واستمرار جهود ترشيد المصروفات.

واشار المتحدث الرسمي إلى أن الاجتماع تناول كذلك أهم مستهدفات العام المالي 2024ـ2025، وبشكل أخص نسبة مديونية أجهزة الموازنة العامة للناتج المحلي (داخلي وخارجي)، وتطور الإيرادات الضريبية في العام المالي 2024ـ2025، ومعدل النمو، ووضع الأجور وتعويضات العاملين، ووضع شراء السلع والخدمات والفوائد. كما تناول الاجتماع كذلك في ذات الإطار تطور الاستثمارات الحكومية خلال العام المالي. واستعرض وزير المالية الجهود والتطورات ذات الصلة بمتابعة تنفيذ إصلاحات برنامج صندوق النقد الدولي والمفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق والموافقة على صرف الشريحة الخاصة بالمراجعة الخامسة.

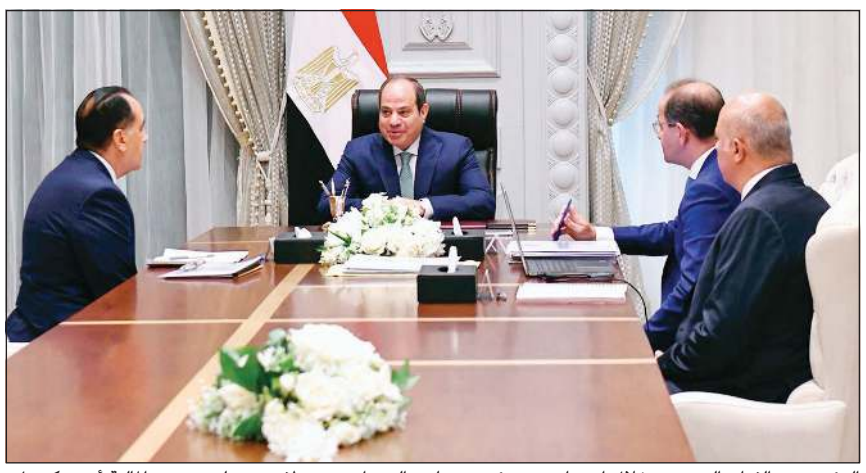
الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال اجتماعه مع رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي ووزير المالية أحمد كجوك

أنباء سورية

«الداخلية» السورية تخطط لإعادة قرابة 600 ضابط منشق إلى الخدمة

وكالات: أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية، نور الدين البابا، أن لجنة خاصة شكلت لإعادة دمج الضباط المنشقين عن النظام السابق، ممن انشقوا منذ انطلاق الثورة حتى عام 2020، وذلك في إطار إعادة تفعيلهم ضمن تخصصاتهم.

وأشار البابا إلى أن عدد الضباط المشمولين بهذا الإجراء يقدر بين 500 و600 ضابط، موضحا أن الوزارة ستبدأ بالتواصل معهم قريبا لإعادة إدماجهم في مؤسسات الدولة، وفقا لاختصاصاتهم المهنية.

ولفت إلى أن الوزارة تلقت العديد من الاستفسارات حول مصير الضباط المنشقين، مؤكدا أن الخطة الموضوعة تهدف إلى الاستفادة من خبراتهم، وذلك خلال لقاء مع قناة «الإخبارية».

سبق أن بدأت وزارة الدفاع السورية استقبال طلبات الأفراد وصف الضباط المنشقين عن النظام المخلوع، الراغبين في العودة إلى العمل ضمن صفوف الوزارة، تمهيدا لاتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة.

وخصصت الوزارة رابطا إلكترونيا لهذه الغاية، ودعت جميع الراغبين إلى التسجيل عبره.

وفي السياق نفسه، بدأت وزارة الإدارة المحلية والبيئة السورية بعملية تنقيح بيانات الموظفين الذين كانوا مفصولين عن العمل بسبب الثورة، والذين سجلوا لتتم إعادتهم إلى عملهم.

وأكد المكتب الإعلامي بالوزارة في تصريح وفق وكالة الانباء السورية (سانا) أن الوزارة تقوم حاليا بالتأكد من صحة معلومات المسجلين ليصار إلى البدء بالإعلان عن أسماء المقبولين منهم لاحقا، مشيرا إلى أن الآلية المتبعة في عملية التقييم تتم من خلال تقسيم الملفات حسب المحافظات، لتقوم كل محافظة بدراسة الأسماء الخاصة بها والتأكد من صحتها.

وأضاف: إنه بعد الانتهاء من عملية التدقيق تقوم الجهة بإعادة إرسال الملف الخاص بها إلى مديرية التنمية الإدارية في الإدارة المركزية، متضمنا أسماء المقبولين وأسماء المرفوضين مع سبب الرفض بجانب كل اسم، وبعد الانتهاء من عملية التدقيق، سيتم نشر أسماء المقبولين عبر المنصات الرسمية للوزارة والجهات التابعة لها، ليقوموا بمراجعة المراكز الخاصة بهم حسب المحافظات للبدء بالإجراءات الخاصة بعملية العودة. وأوضح المكتب الإعلامي أن المعيار الأهم للتقييم هو أن يكون فصل الموظف لأسباب متعلقة بالثورة، إضافة إلى الكفاءة والخبرة ضمن المجال.

وفيما يتعلق بتوزيع الموظفين المقبولين، بين المكتب الإعلامي أنه سيكون حسب الحاجة ضمن الملاك الموجود مع مراعاة مكان سكن العامل وقربه من العمل، لافتا إلى أنه ليس بالضرورة أن يعود العامل للمسمى الوظيفي نفسه الذي كان يعمل به سابقا.

وحول أهمية عودة المفصولين، أكد المكتب الإعلامي أنها ستسهم في الارتقاء بالعمل، من خلال توظيف خبراتهم التي حصلوا عليها سواء من عملهم السابق أو من خلال احتكاك بعضهم بخبرات خارجية نتيجة تهجيرهم خارج البلاد، لاسيما أن هناك شريحة من الأسماء المسجلة هي من المهجرين القاطنين خارج البلاد والعاملين في المجال نفسه ضمن الدول التي هاجروا إليها.

أنباء لبنانية

شدّد على «ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الاستقرار في البلاد»

رئيس الجمهورية: لبنان دفع غالياً ثمن الحروب والكلفة أكبر من قدرته

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

اعتبر رئيس الجمهورية العماد جوزف عون في بيان صادر عن المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية «ان التصعيد الأخير للمواجهات الإسرائيلية ـ الإيرانية والتطورات المتسارعة التي ترافقها ولاسيما قصف المنشآت النووية الإيرانية (من قبل الجيش الأميركي) أمس، من شأنه أن يرفع منسوب الخوف من اتساع رقعة التوتر على نحو يهدد الأمن والاستقرار في أكثر من منطقة ودولة، الأمر الذي يدفع إلى المطالبة بضبط النفس وإطلاق مفاوضات بناءة وجدية لإعادة الاستقرار إلى دول المنطقة وتفادي المزيد من القتل والدمار لا سيما ان هذا التصعيد يمكن أن يستمر طويلا».

وأضاف البيان: «ناشد الرئيس عون قادة الدول القادرة على التدخل لوضع حد لما يجري قبل فوات الأوان، مشيرا الى ان لبنان، قيادة وأحزابا وشعبا، مدرك اليوم، أكثر من أي وقت مضى، انه دفع غاليا ثمن الحروب التي نشبت على أرضه وفي المنطقة، وهو غير راغب في دفع المزيد ولا مصلحة وطنية في ذلك، لا سيما ان كلفة هذه الحروب كانت وستكون أكبر من قدرته على الاحتمال».

وكان الرئيس عون تابع أمس التطورات العسكرية التي نتجت عن قصف المنشآت النووية الإيرانية، وظل على اتصال مع رئيس الحكومة الدكتور نواف سلام ووزير الدفاع الوطني اللواء ميشال منسى وقائد الجيش العماد رودولف هيكل وقادة الأجهزة الأمنية، مؤكدا على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على الاستقرار في البلاد.

بدوره، أعلن رئيس مجلس الوزراء د.نواف سلام عبر مكتبه الاعلامي، انه بحث مع رئيس الجمهورية في اتصال هاتفي «في التطورات الخطيرة التي تمر بها المنطقة، وانعكاساتها المحتملة على لبنان. وقد جرى الاتفاق على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين الجانبين، والعمل المشترك لتجنيب لبنان تداعيات هذه الأوضاع، وتغليب المصلحة الوطنية العليا، والحفاظ على وحدة الصف والتضامن الوطني».

وفي السياق عينه، اتصل سلام بكل من وزير الدفاع ووزير الداخلية وقائد الجيش، «في إطار تنسيق الجهود واتخاذ كافة التدابير الأمنية اللازمة للحفاظ على الاستقرار الداخلي وصون الأمن الوطني في هذه المرحلة الدقيقة».

وكتب سلام على حسابه على منصة «إكس»: «بمواجهة التصعيد الخطير في العمليات العسكرية، ومخاطر تداعياتها على المنطقة بأسرها، تزداد أهمية تمسكنا الصارم بالمصلحة الوطنية العليا التي تقضي بتجنيب توريط لبنان أو زجه بأي شكل من الأشكال في المواجهة الإقليمية الدائرة». وأضاف: «وعينا لمصلحتنا الوطنية العليا هو سلاحنا الأمضى في هذه الظروف الدقيقة».

وكانت الغارات الأميركية على منشآت ايرانية فتحت باب القلق في الداخل اللبناني فيما لو أرادت إيران تحريك «اذرعها» في المنطقة، واحتمال انعكاس ذلك على لبنان.

ونقل مقربون من مرجع رسمي لـ«الأنباء» عنه «ان التطمينات جاءت نتيجة تفاهمات واتفاق بعدم دخول الحرب، مع الأخذ في الحسبان أي تطورات متسارعة كما حصل. والقرار بإبقاء لبنان في منأى عن هذه الحرب هو قرار نهائي ولا تراجع عنه، على رغم ان إسرائيل صعّدت من إجراءاتها على الحدود مع تكثيف لحركة الطيران المسير، واستمرار عملياتها البرية على الأرض، وآخرها توغل قوة إلى بلدة عيترون وتفجيرها أحد المنازل».

في هذا الوقت تتوالى القراءات الإيجابية لزيارة الموفد الأميركي توماس براك، الذي فتح الطريق أمام تفاهم أميركي ـ لبناني حول الخطوط العامة لإخراج لبنان من أزمته والدخول إلى مسار الحل النهائي، ومنها ان المحادثات اتسمت بجو من الود والنصائح والاستعداد للمساعدة، بعيدا من الضغوط.

وتحدثت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» عن «ان الدولة اللبنانية ستكثف اتصالاتها في الفترة المقبلة اذا لم تطرأ مستجدات غير متوقعة لمسار الحرب الإقليمية على خطين: الأول اتمام الاصلاحات الملحة، والثاني التحرك نحو الخارج لتأمين المساعدات الكفيلة بإعادة بناء الدولة، ومنها إعمار ما هدمته الحرب تمهيدا للوصول إلى مؤتمر دعم لبنان المتوقع الخريف المقبل».

البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي قال في عظة الأحد الأسبوعية من الصرح البطريركي في بكركي بمناسبة عيد الأب: «علي الصعيد الوطني، رئيس الجمهورية في الوجدان اللبناني، وفي ضمير الشعب، ليس مجرد رئيس سياسي، بل هو أب الوطن. وهو الذي يجسد وحدة البلاد، ويحمل هم الجميع، ويعبر عن الأمل المشترك. وهو المسؤول الأول عن وحدة الكيان، وعن حماية الدستور، وعن السهر على خير الجميع. هو مرجعية وطنية جامعة، ومثال يحتذى به في التجرد، والعدالة، والتسامح، والحنو الأبوي».

وتابع الراعي: «إذا كانت العائلة نواة المجتمع، فإن السلطة السياسية والإدارية، حين تكون صادقة وأمينة تحول الوطن إلى بيت كبير، يتسع لجميع أبنائه، دون تمييز أو تهميش. نداؤنا إلى كل من يتحمل المسؤولية، أن يعيش مهمته بروح الأب: يصغي إلى متطلبات شعبه، يحمي أبناء وطنه، يسهر على مستقبلهم، يكون قدوة في السلوك والنصح. فالوطن لا يبنى إلا بأيد أمينة، وقلوب تحب، ونفوس مستعدة أن تخدم، لا أن تستفيد».

وفي سياق مواكبة تداعيات الحرب، والإجراءات الواجب اتخاذها لجعل المرافق اللبنانية بعيدة من خطر الإغلاق ومنها حركة المغادرة والدخول إلى البلاد، زار النائب نعمة افرام رئيس مجموعة «اندفكو» الصناعية مرفأ جونية، وكتب على حسابه على «إكس»: «بعد عقود من الإهمال القسري، يستعد مرفأ جونية لإعادة فتح أبوابه، في خطوة طال انتظارها. هذا المشروع الحيوي يشكل رافعة اقتصادية وسياحية للمنطقة ولبنان ككل».

وكانت مجموعة افرام العائلية الصناعية أعلنت في وقت سابق عن تسيير رحلة سياحية بمركب متوسط الحجم بين لارنكا وجونية، الا ان فتح الميناء البحري اللبناني في هكذا ظروف تمر بها المنطقة، من شأنه توسيع خط العبور البحري، وجعل المرفأ نقطة سفر من البلاد واليها، مع غيره من المرافئ المؤهلة للعب هذا الدور.

يوم عطلة نهاية الأسبوع في لبنان لم يتأثر بمجريات الحرب الإقليمية، اذ قصد الناس البحر في ضوء ارتفاع درجات الحرارة بنسبة غير مسبوقة هذا الموسم. فيما توجه البعض إلى الجبال. وشهد الاوتوستراد الساحلي حركة عبور كثيفة صباحا من بيروت باتجاه الشمال (جونية وجبيل والبترون) والجنوب (الشواطئ في الدامور والجية). والأمر عينه تكرر في ساعات العصر مع عودة الناس إلى بيروت ومحيطها من الشمال والجنوب.

البطريرك الكاردينال بشارة الراعي خلال قداس الأحد في بكركي (محمود الطويل)

الجيش الإسرائيلي يعلن استعادة رفات ثلاث رهائن محتجزين في القطاع

«أونروا»: آلية المساعدات في غزة «عمل بغيض» يهين الفلسطينيين و«المطبخ العالمي» تستأنف نشاطها بعد توقف 12 أسبوعاً

عواصم ـ وكالات: أكد المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» فيليب لازاريني أن مليوني فلسطيني في قطاع غزة يتعرضون للتجويع، متهما إسرائيل باستخدام الطعام سلاحا لتجريدهم من إنسانيتهم، في حين أعلنت منظمة المطبخ المركزي العالمي استئناف عملياتها بالقطاع بعد انقطاع دام 12 أسبوعا. وانتقد لازاريني ـ في كلمة ألقاها خلال اجتماع الدورة الـ51 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في مدينة إسطنبول أمس الاول آلية المساعدات التي أنشئت مؤخرا في غزة بدعم أميركي وإسرائيلي، معتبرا أنها عمل بغيض يهين الفلسطينيين، وقد تحولت إلى فخ للموت.

وأضاف المسؤول الأممي أن آلية المساعدات تمثل ذروة 20 شهرا من الرعب والتقاعس والإفلات من العقاب. وشدد على أن مليوني شخص يتعرضون للتجويع في قطاع غزة، حيث يجرد الفلسطينيون من إنسانيتهم دون أي عواقب. ووصف لازاريني ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه مشروع طويل الأمد لتقويض الدولة الفلسطينية، وبعكس رغبة إسرائيلية في تجريد اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم، وقطع صلتهم بأرضهم.

وأشار إلى أن وكالة الأونروا أصبحت هدفا في هذه الحرب، وأن موظفيها يواصلون أداء مهامهم رغم ما يتعرضون له من اعتقالات وترهيب ومضايقات من الجيش الإسرائيلي.

كما حذر المسؤول الأممي من أن الفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة هجروا من مخيماتهم في الشمال بمستويات لم يشهدها العالم منذ عام 1967.

إلى ذلك، أعلنت منظمة المطبخ المركزي العالمي استئناف عملياتها بقطاع غزة بعد انقطاع دام 12 أسبوعا، ووصفت الخطوة بأنها إنجاز مهم، وسط استمرار الإبادة الجماعية الإسرائيلية بدعم أميركي في القطاع.

وقالت المنظمة، في منشور عبر حسابها على منصة إكس، إن آثار الجوع المزمن في غزة لا تزول سريعا، مؤكدة ضرورة تمكين السكان في القطاع من الحصول على الطعام بشكل آمن ومستمر.

وأوضحت المنظمة أن انقطاع عملها الإنساني في غزة كان نتيجة للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع وإغلاق المعابر. كما أشارت إلى أن المساعدات التي تمكنت من إدخالها إلى قطاع غزة تسمح بطهي نحو 10 آلاف وجبة في اليوم الأول من استئناف العمليات.

من جهة اخرى، أعلن الجيش الإسرائيلي أمس استعادة رفات ثلاث رهائن كانوا محتجزين في قطاع غزة منذ هجوم السابع من أكتوبر 2023.

وقال الجيش في بيان «في عملية خاصة.. تمت استعادة رفات الرهائن عوفرا كيدار، يوناتان سامرانو، والرقيب الأول شاي ليفينسون من قطاع غزة».

فلسطينيون يصطفون للحصول على وجبات في منطقة المواصي برفح جنوب قطاع غزة (أ.ف.ب)